الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

تاريخ النظم القانونية

الدكتورة نادين الكحيل

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

لمحة عامة

يرتبط تاريخ النظم القانونية بتاريخ القانون، إلتحادهما في نفس مجال الدراسة وهي **الدراسة التاريخية للقانون من خلال البحث التاريخي الاجتماعي للقانون**، عبر التفسير العملي لكيفية تطور القوانين وأسباب تغيرها من خلال تبيان اصول النظم القانونية وعوامل تغيرها وتحولها ودراسة تطور الافكار والمبادئ القانونية في الجماعات الانسانية.

علم تاريخ النظم يشمل أساسا النظم القانونية في علاقتها بالمجتمع، أي في علاقتها مع النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وبيان مدى التفاعل بينهما، فلا يمكن تجريد القاعدة القانونية ودراستها منفصلة دون النظر إلى الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أثرت فيها أو تأثرت بها.

لمحة عامة

يقصد بتاريخ النظم السياسية والقانونية والادارية، تلك الحضارات التي أسست لتلك النظم، وقد نشأت قرب حوض الابيض المتوسط، بين الفترتين ما بين 3200 قبل الميلاد إلى القرن 06 بعد الميلاد.

وأهم هذه الحضارات أربع، اثنتان منها في الشرق، وهما كل من بلاد الرافدين المسماة "ميزوبوتامي"، ومصر الفرعونية، واثنتان منها في الغرب، وهما كّل من أثينا وروما. وقد تركت هذه الحضارات تراثا هاما في ميادين كثيرة، وما زالت إلى اليوم محل دراسة وإعجاب من طرف علماء الاثار والمؤرخين، كما تركت لنا أنظمة عديدة تميزت بها، سواء في المجال القانوني بالنسبة إلى بلاد الرافدين، وروما خاصة، أو في مجال التنظيم الاداري بالنسبة إلى مصر الفرعونية، أو المجال السياسي بالنسبة إلى أثينا التي تميزت بنشوء النظام الديمقراطي.

المحور الاول: تعريف النظم القانونية

النظم القانونية جمع نظام قانوني وهو يتكون من مصطلحين النظام والقانون، والنظام في اللغة ، من فعل نظم، فيقال نظم الشيئ ينظمه نظاما ونظما: بمعنى ألفه وجمعه في سلك واحد فانتظم وتنظم، وله دلاله اجتماعية ، حيث يطلق مصطلح النظام في العلوم الانسانية على مجموعة المبادئ والأسس والقواعد التي يسير عليها الشئ، وهو مجموع التشريعات والأعراف وكل الأمور التي تنتظم بها حياة الافراد والمجتمعات والدول . وهو مصطلح شائع في عدة علوم فنقول النظام الاقتصادي والنظام السياسي والنظام البرمجي في علوم التقنيات، والنظام القانوني في علم القانون نسبة للقانون.

المحور الاول: تعريف النظم القانونية

ويعرف القانون بأنه : مجموعة من الأُسُس والقواعِد التي تحكُم المُجتمع وتعمل على تنظيمه، حيث إنّه لا يمكن للمُجتمع العيش بِنجاح إذا كان أفراده لا يخضعون لِقوانين تحكمهم، ويفعلون ما يروق لهم دون مُراعاة لواجباتهم وحقوقهم، فالقانون هو الذي يضع القواعِد التي تُحدّد حقوق الأفراد وواجباتِهم، ويضع الجزاء المُناسب في حال مُخالفة تلك القواعِد والأُسُس، ويُطبّق الجزاء من قِبل الحُكومة، حيث تتغير القواعد القانونيّة باستمرار؛ وذلك تبعاً لِلتطوُّرات والتغيُّرات التي تحدُث في المُجتمع، وفي المُجتمعات الدّيمقراطيّة يأتي في نصّ القانون أساليب لِتعديل القوانين غير عادِلة؛ وذلك لِأنّ العدالة من مبادئ القانون الأساسيّة.

المحور الاول: تعريف النظم القانونية

واصطلاحا هو مجموعة القواعد العامة والمجردة والملزمة التي تنظم سلوك الفرد داخل الجماعة ويترتب عن مخالفتها الجزاء. وهذا التعريف أجمع عليه الفقه وما يميزه انّه يعتمد في تحديد مفهوم القانوني على خصائص القاعدة القانونية.

المحور الثاني: مراحل نشأة النظم القانونية وتطورها

إن الإنسان الذي وجد على الأرض يعود أصله إلى آدم عليه السلام، الذي خلقه الله عزوجل ، و أسجد له الملائكة ، لإظهار تكريمه وتفضيله بالعلم الذي تفوق به على سائر المخلوقات، و لذلك فقد هداه الله تعالى إلى تسخير ما في الكون لتلبية حاجياته الضرورية، و بين له القواعد التي يجب عليه أن يسير عليها سواء في علاقته مع ربه أو مع بني جنسه، و بالتالي فإن هذه القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع هي التي تسمى بالقانون ، و من هنا نجد أن القانون قد ظهر منذ وجود الإنسان .

و ما دام القانون قد ظهر بظهور الإنسان فلا شك أن الصورة التي نشأ عليها في الزمن الأول قد سايرت تطوره عبر المراحل التي ذكرها العلماء في العهود الزمنية المشهورة ، حيث يرى بعض الباحثين أن نشأة القانون وتطوره مرّت بأربعة مراحل هي:

أولاً- مرحلة القوة والانتقام الفردي

عاش الانسان الأول في جماعات صغيرة متضامنة ومنفصلة عن غيرها من الجماعات الأخرى وحتى تدافع عن نفسها كانت القوة هي التي تنشئ الحق وتحميه وتقوم العلاقة بين هذه الجماعات على التبعية والخضوع لرئيس القبيلة ذو السلطة المطلقة، وكان الفرد المعتدي يوقع عليه العقاب أو اسرته ثم أصبح توافقيا أي باتفاق الجماعة. ومن صور العقاب طرد الجاني من الجماعة أو القصاص أو تسليمه لأهل المجني عليه، وبتطور المجتمعات لجأ رؤساء الجماعات إلى الكهان ورجال الدين لحل المنازعات فازدادت قوتهم حكما وإلزاما وبذلك حلت العقوبة بالتحكيم محل الانتقام الفردي.

ثانياً- مرحلة التقاليد الدينية:

الدين في اللغة يطلق على عدة معان:

الأول: الملك والسلطان، كما في قوله تعالى: (ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك) ، أي في ملكه وسلطانه.

الثاني: الطريقة ، كما في قوله تعالى : (لكم دينكم ولي دين) .

الثالث: الحكم ، كما في قوله تعالى : (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) .

الرابع: القانون الذي ارتضاه الله لعباده، كما في قوله تعالى: (شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً) .

ثانياً- مرحلة التقاليد الدينية:

الخامس: الذل والخضوع، يقال: دان لفلان أي خضع له وذل.

السادس: الجزاء، كما في قوله تعالى: (ملك يوم الدين) . أي يوم الجزاء.

واصطلاحاً هو: ما شرعه الله لعباده من أحكام . وعرفه آخرون بأنه مجموعة المعتقدات التي يؤمن بها أصحابها سواء كانت هذه المعتقدات من الوحي الذي جاء به الأنبياء و الرسل عليهم الصلاة و السلام ، أو ما توارثه الناس من الطقوس و تقديس المعبودات الأخرى سواء تلك التي تنسب إلى القوى الطبيعية أو الأصنام أو الملوك و غيرها.

وقد عبد الإنسان آلهات مختلفة كالظواهر الطبيعية وكان يخشى غضبها وكان الكاهن يتولى القيام بالشعائر الدينية وبالتالي أصبحت معظم الأحكام تنسب للآلهة مما أكسبها قوة الإلزام.

ثالثاً- مرحلة التقاليد العرفية

بقيت التقاليد الدينية سائدة زمنا طويلا وبفضل تطور المجتمعات والإنسان وظهور التقدم في النواحي الاقتصادية و السياسية والفكرية بدأ ينشأ العرف و يعتمد عليه أفراد المجتمع. والعرف هو مجموعة من القواعد غير المكتوبة التى إتبعها الأفراد فى سلوكهم أجيالاً متعاقبة حتى نشأ الإعتقاد لديهم أن هذه القواعد أصبحت ملزمة وأن مخالفها سيتعرض لجزاء الجماعة. ومن شروطه:

ثالثاً- مرحلة التقاليد العرفية

1- العمومية: أى أن تكون القاعدة العرفية المتبعة تخص طائفة معينة أو حرفة معينة مثل الأطباء أو المحامين.

2- عنصر الزمان القديم: أى لابد أن تكون فى إتبعتها أجيالاً متعاقبة أو مضى عليها فترة من الزمن.

3- التواتر فى الإستخدام: أى إتبعها الأفراد بإطراد غير متقطع.

4- الإعتقاد بالإلزام: أى نشأ الإعتقاد لدى العامة أن مخالفة هذه القواعد العرفية يترتب عليه جزاء معين فإذا تخلف عنصر الإعتقاد بالإلزام فإن هذه القاعدة تكون مجرد عادة معينة لدى الأفراد.

5- عدم مخالفة النظام العام والآداب العامة: أى لا تخالف القواعد الأساسية العليا فى الدولة والناموس الطبيعى للأفراد.

رابعاً- مرحلة تدوين القانون

بعد اكتشاف الكتابة دونت المجتمعات قوانينها فانتشرت وتطورت بسرعة و تّم تعميمها بين الأفراد ليتسنى لهم إلزامهم بها و معاقبة المخالفين. ويرجع انتشار ظاهرة تدوين القانون في تاريخ البشرية لعدة أسباب أهمها:

رابعاً- مرحلة تدوين القانون

1- تعدد القضاة:

بعد أن بدأت الدولة في الاتساع بسبب كثرة السكان أصبح من الضروري تعيين أعداد من القضاة للفصل في المنازعات للمجموعات البشرية المتواجدة في المناطق ، و ذلك لاستحالة انفراد شخص واحد بمهمة القضاء ، و هذا من أسباب تدوين القانون لتوحيده بين القضاة

رابعاً- مرحلة تدوين القانون

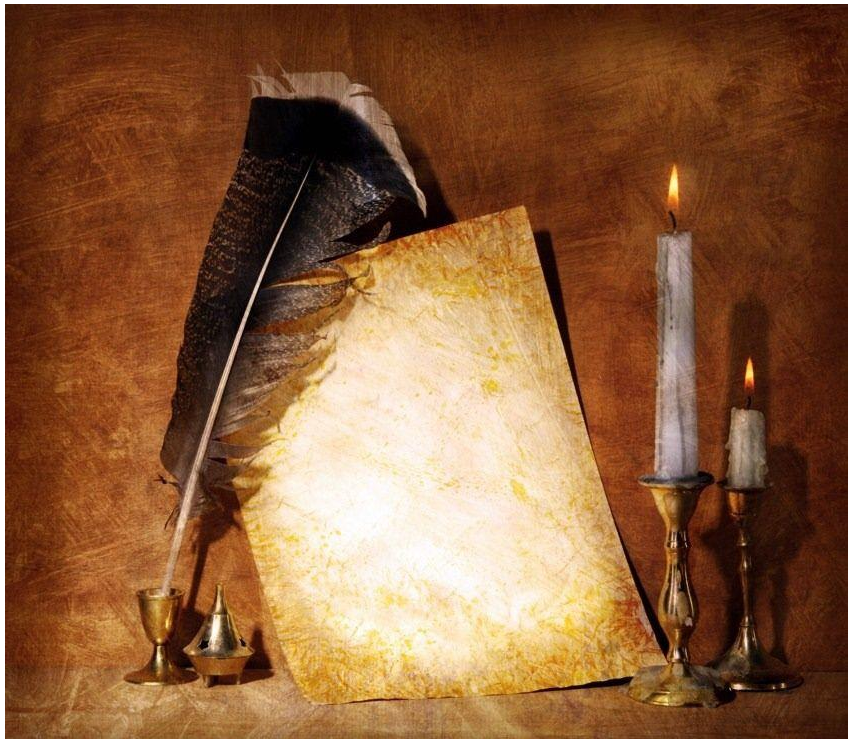

2- حفظ القواعد القانونية من الضياع و التبديل:

كانت الشعوب قبل ظهور التدوين تعتمد على ذاكرة الشيوخ في حفظ المدونات القانونية و القواعد العرفية ، و بوجود الكتابة أصبحت عملية التدوين أفضل وسيلة لحفظ القانون .

رابعاً- مرحلة تدوين القانون

3- نشر القانون وتعميمه:

إن تدوين القانون هو الوسيلة الفعالة لنشره و تعميمه بين الناس و إلزامهم باحترامه و تطبيقه و منع الخلاف في تفسيره حسب الأهواء و الآراء الشخصية ، و هذا مما يفرض احترامه و يضمن بقاءه.

المحور الثالث:عوامل نشأة النظم القانونية

إن النظم القانونية كانت تتأثر بأوضاع المجتمعات في مختلف الجوانب الثقافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، و على هذا الأساس يمكن حصر العوامل التي أدت إلى نشأة النظم القانونية في الجوانب التالية :

المحور الثالث:عوامل نشأة النظم القانونية

1- **الجانب الديني:** حيث أن الإنسان بفطرته يميل إلى التدين و يحب أن يشبع هذه الغريزة ، و قد جاءت شرائع سماوية لهداية البشر و جعلهم يعبدون خالق الكون ، فسنت لهم قوانين تحكم سلوكاتهم مع ربهم ، و مع بعضهم البعض ، كما وجدت شرائع أخرى كانت من إنشاء الإنسان فاتخذت بعض المجتمعات آلهة من دون الله تعالى ، و ظهرت تبعا لذلك قوانين مستمدة من تلك الشرائع .

المحور الثالث:عوامل نشأة النظم القانونية

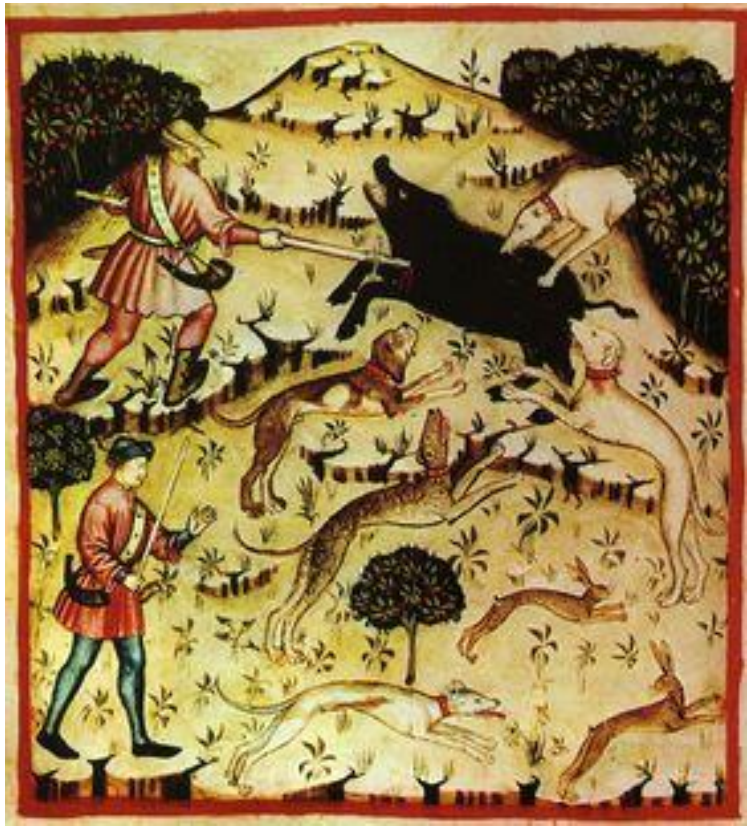

2- الجانب الاقتصادي:

لاشك أن النظم القانونية تأثرت بالجانب الاقتصادي الذي مر به الإنسان في مختلف المراحل، و من أهم تلك المراحل:

أ- مرحلة البحث عن الطعام:

و كانت منذ ظهور الإنسان ، فقد بدأ يبحث عن إشباع جوعه بالبحث عن ما يسد حاجته بالتقاط الزرع و الثمار التي يجدها في الطبيعة.

ب- مرحلة مجتمع الصيد:

و هي المرحلة التي انتقل فيها الإنسان إلى الصيد في البر و البحر و ابتكار الوسائل لاصطياد السمك في الماء و الطير في الهواء و الحيوانات في العراء.

المحور الثالث:عوامل نشأة النظم القانونية

2- الجانب الاقتصادي:

ج - مرحلة مجتمع الزراعة:

بعد أن تمكن الإنسان من إشباع رغباته بما حوته الطبيعة من خيرات، بدأ يفكر في استغلال الأرض عن طريق الزراعة لمضاعفة ما عنده من الطعام ، و هنا بدأ التطور الاقتصادي الذي كان له التأثير المباشر على الجانب القانوني

المحور الثالث:عوامل نشأة النظم القانونية

3 - الجانب الاجتماعي:

الإنسان اجتماعي بطبعه، فهو لا يستطيع أن يعيش إلا في جماعة بشرية ، و قد أخذت الحياة البشرية في مختلف المراحل بنظم متعددة على اختلاف بينها في إطار الأسرة و القبيلة و العشيرة مما كان له التأثير الواضح في النظم القانونية لتلك المجتمعات.

المحور الرابع:أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية

- إنّ الإنسان مدني بطبيعته لا يستطيع أن يحصل على حاجياته إلا بالتعاون مع غيره ، فكان لا بد من وجود قوانين لتنظيم العلاقات. لذلك نشأت القوانين وتطورت بتطور المجتمعات فالقوانين الحالية هي تطور للقوانين القديمة . ولابد من الرجوع للقوانين القديمة لمعرفة القوانين الجديدة . والمشرع يحتاج لدراسة النظم لفهم نشأة القوانين لأن القانون يتكون من أجزاء ثابتة وأخرى متغيرة بتغير العصور والمجتمعات.

المحور الرابع:أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية

- إن دراسة تاريخ النظم القانونية تكسب الباحثين و الطلبة معرفة نشأة القانون و مصادره المختلفة و الأسباب الرئيسية التي ساهمت في تطروه بما في ذلك من معرفة المراحل التي مرت بها النظم القانونية ، و بالتالي نستطيع ربط حاضر القانون بماضيه و كيفية جعل القاعدة القانونية تتلاءم مع البيئة المراد تطبيقها فيه .

- فلا بد لدارس القانون أن يتعرف على المراحل التاريخية لتلك النظم القانونية حتى يستطيع من خلالها معرفة قصد المشرع عند سن تلك القوانين

المحور الرابع:أهمية دراسة تاريخ النظم القانونية

- ومن خلال دراسة تاريخ النظم القانونية يهتدي الباحث إلى معرفة تطور محاولات المجتمعات البشرية في إيجاد القواعد المنظمة للسلوك البشري، مما يساعد في استيعاب و فهم التشريعات و النظم القانونية الحديثة التي اعتمد فيها المشرع على من سبقه.

- كما انّ دراسة تاريخ النظم القانونية تمكن الباحثين والطلبة من دراسة أوجه الشبه و الوقوف على مواطن الاختلاف فيما بين مختلف النظم القانونية المقارنة، للوصول إلى معرفة مدى التماثل و درجة الاختلاف ومدى الاستفادة لدى بعض الشرائع اللاحقة من الشرائع التي سبقتها.

المحور الخامس

نماذج للنظم القانونية في الحضارات المختلفة

أولاً-النظم القانونية في بلاد الرافدين

كانت بلاد ما بين النهرين مقسمة إلى دويلات ، و كثيرا ما نشبت بينهم حروب متعددة ، مما أعاق حركة التقدم لحضارتهم إلى أن تمكن أحد ملوكهم يسمى حمورابي من توحيد البلاد خلال القرن التاسع قبل الميلاد و جعل من اللغة الأكادية هي اللغة الرسمية للدولة الموجودة.

1- قانون حمورابي ومميزاته

حمورابي كان من أشهر الملوك في بابل ، و قد وضع مدونة قانونية تم اكتشافها عام 1902م، ويمتاز القانون:

1- أنه قانون ديني كما يظهر في المقدمة فقد تم التصريح بجعل الشمس هي آله حمورابي ، و منها استمد كل القوانين و جعلها في الخاتمة هي القاضي الأعظم للسماء .

2- حاول حمورابي تحقيق العدالة بين الناس إلا أنه في الجوانب الجنائية أصدر عقوبات تتسم بالقسوة و لا تتناسب مع نوع الجرائم و خطورتها ، ففي المادة 32 و المادة 109 يعاقب بالإعدام كل من تلبس بالسرقة و طفف في الكيل و الميزان و قاطع الطريق .

1- قانون حمورابي ومميزاته

3- قانون حمورابي يعتبر في مجال الرقي و التمدين مسايرا لما عليه القوانين الغربية الحديثة خاصة في مجال حماية العمال و التسعير للبضائع و غيرها من الجوانب التي نظمها .

4- تضمنت شريعة حمورابي جوانب راقية في مسؤولية الدولة و في حماية المواطن ، و هذا ما أشارت إليه المادة 23 التي جاءت فيها:" إذا لم يضبط السارق فإن صاحب المتاع المسروق يقدم تفاصيل المسروقات ، و عندئذ تعوضه المدينة و حاكمها التي وقعت السرقة في ناحيتها عن متاعه المسروقة " و نصت المادة 24 على:" أنه إذا أدت السرقة إلى خسارة في الأرواح دفعت المدينة و حاكمها إلى ورثة القتيل (ميتا) من الفضة كتعويض "

5- يتجلى في قانون حمورابي أنه كان لا يعطي للمرأة حقها و خاصة من الميراث .

ثانياً-النظم القانونية في مصر الفرعونية

يبتدئ تاريخ مصر الفرعونية من القرن 32 ق.م ، وقد تعاقب على الحكم فيها ثلاثون ملكا كلهم كانوا يحكمون بنفس النمط في الحكم ، حيث كان الحاكم فيها يسمى فرعون ، وقد كانت فيها أولى الحضارات التي عرفها الإنسان ، وهي لا تزال إلى اليوم شاهدة على مدى عراقة هذه الحضارة و قد كان الحكم قائما على أساس فكرة الحق الإلهي التي تعطي للحاكم الحق المطلق، فهو صاحب كل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكانت عندهم معتقدات تجعل الحاكم إلاها يعبده الناس.

ثانياً-النظم القانونية في مصر الفرعونية

لجأ نظام الحكم إلى اتخاذ مقربين أعطاهم اسم الكهنة يقومون بالإشراف على شعائر الحاكم المعبود و يتنقلون في المناطق و الأقاليم لإخضاع الناس و جعلهم يقدسون هذه الطقوس الكهنوتية ، و قد استغل هؤلاء الكهان مناصبهم الدينية فقاموا بتجميع الأموال و العقارات و الأراضي بحجة جعلها زادا لنفقات المعابد .

و بهذا صار الشعب مقسما إلى طبقات، فالكهان و من يدور في فلكهم يعتبرون من النبلاء و الأشراف ، و يتمتعون بكامل الحقوق ، و أما باقي الفئات الأخرى فهي ملزمة بخدمة النبلاء بالإضافة إلى وجوب دفع الضرائب لتأمين الحياة الرغيدة للطبقة الأعلى

ثالثاً- النظم القانونية عند اليونان

اليونان تقع في آسيا الصغرى و قد سادت فيها نظم قانونية و حضارة حيث ظهر عند اليونان ملوك حكموهم بنظم و مدونات، وابرزها:

ثالثاً- النظم القانونية عند اليونان

1- قانون داراكون:

تنسب هذه المدونة إلى الملك داراكون الذي حكم اليونان خلال عام 620 ق.م، فقد عمل على تشريع قانون يهدف إلى التخفيق من الأعمال التي كانت مفروضة على الضعفاء و الفئات المحرومة إثر تزايد الصراع بين الطبقات بسبب سوء التوزيع للثروات مما أدى إلى عجز الفقراء عن تسديد ديونهم فلجأوا إلى بيع أراضيهم و دخولهم في الاسترقاق ، فقام الملك داركون بتشريع عقوبات وصفت بأنها الأشد قسوة في تلك الفترة ، رغم أنه كان يهدف من خلالها إلى القضاء الظلم و الاستغلال إلا أنه لم يفلح في القضاء على نظام الطبقات الذي تجذر في تلك المجتمعات ، فكانت النتيجة أن ظهرت ثورات ضد هذه القوانين المشدة و طالبوا بإلغائها .

ثالثاً- النظم القانونية عند اليونان

2- مدونة صولون:

تنسب هذه المدونة إلى الملك صولون الذي حكم اليونان خلال سنة 590 ق.م ، و قد قام بتشريع قانونه لتنظيم مختلف الجوانب و المجالات ففي مجال الأسرة نص قانون صولون على عدم السماح بالتعدد في الزوجات ، و السماح باتخاذ زوجات غير شرعيات ، كما يسمح للأب أن يتنازل عن أبنائه إلى أسرة أخرى من أجل تبنيهم، و منع الزوجة من أي حق، إذ لم يجعل لها الشخصية القانونية فهي متاع للزوج .

ثالثاً- النظم القانونية عند اليونان

2- مدونة صولون:

كما نص قانون صولون على أن الأجانب لا حق لهم في المجال السياسي و المدني ، فلا يجوز لهم إبرام عقود الزواج و البيع و التملك باستثناء ممارسة التجارة و الصناعة بشرط أن يكونوا تحت وصاية أحد المواطنين من الدولة، فإن خالف قوانين البلاد فإنه يصبح عبدا بموجب القانون ، و العبيد في هذا القانون لا يجوز لهم تكوين أسرة و لا امتلاك شيء فهم مثل الأموال المنقولة .

خلاصة

وأخيرا تمكن دراسة تاريخ النظم القانونية من استفادة الأمم المعاصرة من تجارب الامم القديمة وعدم الوقوع في ذات الأخطاء واكتساب الخبرات.